

الثورة المقبلة في ايران ستطيح التيارين الاصلاحى والمحافظ

رئيس جمعية الباحثين الايرانيين في الخارج الدكتور حسين لاجوردى يتحدث لـ (الزمان الجديد) عن فرص رجعات دورة العنف

ثمة جدل محتدم في ايران بين انصار الاصلاح الذين يعتقدون بإمكانية الخروج من الازمتين السياسية والاقتصادية انطلاقاً من الارضية الاسلامية للدولة فيما يرى آخرون بأن الحل في ثورة جديدة تؤدي بالنظام الاسلامي وتمهد الطريق لجمهورية جديدة. ويحاول التيار الاصلاحى من خلال دعوته الى التهدئة وتجنب الانفجار وخوض معركة مواقع ضد المحافظين وإحداث ثورة هادئة في جميع المؤسسات والحق الهزيمة بالطرف الآخر تدريجياً وعلى فترة طويلة معترفاً بقوة الخصم وشدة نفوذه. الدكتور حسين لاجوردى ينتقد في المقابلة مع (الزمان الجديد) الخط السياسى للاصلاحيين ويعبر عن اعتقاده بأن الاغلبية التي أحرزوها في مجلس الشورى غير كافية لتأمين انتصار الديمقراطية والتعددية وتأسيس الاحزاب لافتقادها للجرأة. إذن فهو ينتصر للعنف داعياً الى الثورة وهزيمة التيارين الاصلاحى والمحافظ معاً.

□ كيف نقيم دور البرلمان السادس على صعيد التطورات المستقبلية في ايران؟
- تعد نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة من أهم التطورات التي شهدتها الجمهورية الإسلامية طوال العقود الماضية، فهي أعطت حركة الشعب الإيراني الهادفة الى التخلص من قيود الأيديولوجيا، والآراء المغولية، والديماغوجيا الدينية، زخماً كبيراً سبلعب دوراً هاماً في التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستقبلية في ايران، ولتسليط الضوء على أهمية وخطورة الاوضاع السائدة في الجمهورية الإسلامية، أشير بإيجاز الى التحديات التي تواجه المجتمع الإيراني اليوم، على الصعيد الاجتماعي.
وفقاً للتقديرات المبنية على أساس آخر الإحصاءات الرسمية في ايران، فإن عدد سكان البلاد يزيد على 67 مليون نسمة، يشكل الأطفال والشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 21 سنة نحو 53 في المائة منهم (وهم الشباب الذين ولدوا بعد الثورة).
وحسب التقديرات ذاتها، فإن عدد الإيرانيين الذين لا تزيد أعمارهم على 25 سنة يشكل نحو 70 في المائة



من العدد الإجمالي لسكان إيران، أي نحو 47 مليون نسمة. ولكن مع ذلك لا يوجد لدى الحكومة الإيرانية حتى الآن أي برامج أو خطط واضحة تمكنها من حل المشاكل المتفاقمة لهذه الفئة الشابة التي تشكل أغلبية الشعب الإيراني، والحيولة دون حدوث انفجار اجتماعي يبدو للأسف بأنه بات وشيكاً حيث إن الظروف السياسية والاجتماعية التي عادة تسبق مثل هذا الانفجار قد أصبحت اليوم متوفرة خصوصاً بعد أن خاب مؤخراً أمل أغلبية الشعب الإيراني الذين ظنوا أن انتخاب خاتمي سيكون حلاً لمشاكلهم ودواء لأوجاعهم. بعد 18 عاماً من النكبات والمصائب المتلاحقة.

كما خاب أمل الشباب الذين ظنوا بأن الحكومة ستقدمهم من الفقر والبطالة، مثل النساء اللواتي كن يظنن بأنهن سيحصلن على حقوقهن الاجتماعية، ومن النتائج الأخرى لفشل سياسات النظام انتشار الفساد في المجتمع والذي بلغ مؤخراً ذروته لدرجة أصبحت الدعارة الناجمة عن الفقر، والقيود والضغوط الاجتماعية المفروضة من قبل النظام، على سبيل المثال، تسجيل زواجاً قياسياً، وتلك في ظل نظام يزعم بأنه يحكم باسم الدين.

وللسبب ذاته سجل معدل سن الزواج لدى الفتيات في المدن والأرياف رقماً قياسياً أيضاً، حيث وصل مؤخراً حسب التقارير والبيانات الرسمية إلى أكثر من 22 سنة، كما انتشر إيمان المخدرات بشكل واسع للغاية لدرجة تحولت معها هذه المشكلة المتفاقمة إلى إحدى أخطر الأزمات الهدامة في المجتمع. فوفقاً للإحصائيات الرسمية، يزيد عدد المدمنين في إيران اليوم على مليون و 200 ألف، فضلاً عن ذلك، هناك أكثر من 800 ألف إيراني يتعاطون المخدرات للتسليّة دون الوصول إلى مستوى الإدمان، وحسب المصادر ذاتها، انخفض معدل سن المدمنين على المخدرات خلال السنوات القليلة الماضية، من 36 سنة إلى 26 سنة.

عجز امام المشكلات

□ كيف انعكست الابدولوجيا الدينية على المجتمع الإيراني؟

- على الرغم من أن تسلط الضوء على حقيقة الأوضاع السائدة في المجتمع الإيراني، والتي تتخذ أبعاداً مأساوية تودد بحدوث كولث، لا يروق النخبة السياسية، خاصة إذا كان هذا الحديث يتميز بالوضوح والشجافية عن الحقائق المتصلة بما يجري حالياً في المجال الثقافي الذي اثبت فيه رجال الدولة في إيران عجزهم عن حل معضلاته ومشاكله المتفاقمة مما أدى الى بروز خلل ثقافي عام في المجتمع. وهو الخلل الذي ساهم بدوره في تعقيد الأمور السياسية والأمنية، وتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالقفر والفساد والإدمان.

كما ساهم الخلل الثقافي بدور ملحوظ في تعقيد مشاكل القوميات في إيران، ففي ظل نظام الجمهورية الإسلامية تفاقمت المشاكل التي ظلت القوميات الإيرانية تعاني منها منذ سنوات طويلة، على نحو لم يسبق له مثيل، فالنظام الأيديولوجي القائم لا يزال يرفض الاعتراف بحقيقة كوننا نحن الإيرانيين تتميز بتعددية الآراء والمعتقدات والثقافات والأديان والمذاهب، ولكن يجمعنا تضامن وطيد، وفخر مشترك بالانتماء الى وطننا إيران، ومن هنا صار هذا النظام يعتبر جميع أبناء الشعب غرباء الا فئة صغيرة من المحسوبين عليه. وبالتالي أصبح عاجزا عن إيجاد تسوية عادلة ومنطقية للمشاكل الناجمة عن تعددية القوميات والثقافات في البلاد.

□ هل تعتقد بأن توري الوضع الاقتصادي سيكون دافعا لتورده جديدا في إيران؟

- استلم زعماء الجمهورية الإسلامية زمام الحكم قبل واحد وعشرين عاماً، في وقت كان احتياطي إيران من العملة الصعبة يزيد على 12 مليار دولار، وكان حجم القروض والمساعدات المالية الممنوحة من قبل إيران لبعض الدول الفقيرة يتجاوز 14 مليار دولار. والمفارقة هي ان العائدات النفطية للعقدين الماضيين قد بلغت ما يقارب 400 مليار دولار. ولكن مع كل ذلك، أصبحت ديون إيران الخارجية اليوم وفقاً للتقارير الرسمية تزيد على 20 مليار دولار، وتعاني البلاد من أزمات اقتصادية ومعيشية متفاقمة عديدة.

وهكذا يتضح بأن الإنجاز الاقتصادي الأكبر الذي تحقق في ظل النظام القائم، يتمثل في تمكنه من دفع المجتمع الإيراني إلى وضع أصبح معه يعاني من الفقر والجوع والحرمان، فحسب اعتراف مساعد رئيس الجمهورية ورئيس مؤسسة التخطيط والميزانية، فإن معدل التضخم في البلاد قد بلغ خلال الخطة الخمسية الماضية (الثانية) 26.5 في المائة.

وانخفض سعر العملة الوطنية (الريال) مقابل العملات الأجنبية الأخرى، خلال السنوات الأخيرة، نحو 130 ضعفاً فعلى سبيل المثال كان سعر الدولار في السنوات الأولى للجمهورية الإسلامية لا يتجاوز الـ 70 ريالاً، في حين اليوم أصبح يقارب التسعة آلاف ريالاً. أما بخصوص البطالة فوفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية، وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من مليون ونصف المليون. وحسب التقديرات الواردة في الخطة الخمسية الثالثة 2004 - 2009 فإن عدد الذين سيدخلون سنوياً سوق العمل في إيران يزيد على 735 ألفاً، ويتعبر أوضاع، يتعين على الجمهورية الإسلامية توفير أكثر من ستة ملايين فرصة عمل جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة، أي أكثر من مليون فرصة عمل في العام

الواحد. في حين أنها لم تتمكن خلال السنوات الأخيرة من توفير أكثر من 70 ألف فرصة عمل سنوياً، كل ذلك يدل على فشل السياسات الاقتصادية للجمهورية الإسلامية، وعدم قدرتها على الوفاء بوعودها، وتنفيذ شعاراتها الزائفة. وبناء على ذلك يمكننا القول إن الجمهورية الإسلامية إن لم تعد على الفور حلولاً للأزمات الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة في البلاد، فإن الأوضاع الراهنة ستؤدي دون شك إلى انفجار في المجتمع، سواء كان خاتمي في السلطة، أو لم يكن!

هل يمتلك البرلمان حلاً؟

□ ما طبيعة الازمة السياسية التي تواجهها إيران في الوقت الحاضر؟ وما سبيل الخروج منها؟

- تمر إيران اليوم وبعد مرور مائة عام على الثورة الدستورية، ونحو أربعين عاماً على حركة تأميم النفط، وأكثر من عشرين عاماً على الخدمة الكبرى التي سميت زوراً بالثورة الإسلامية، بمرحلة حاسمة، ويبدو أن الإيرانيين قد عقدوا العزم على الخروج من الوضع الحالي، والتخلص من الوصاية الأيديولوجية، وصولاً إلى الحرية والتقدم.

فيما تواجه المؤسسة الحاكمة مأزقاً سياسياً يتعدى الخروج منه، فهي لا ترى علاجاً لهذه المعضلة الا بالمواجهة والقمع، لكنها تخشى بشدة معارضة الجيش النظامي وتعدد، والنفوس والخلافات العقائدية والصراعات الداخلية في قوات الحرس الثوري والتعبئة (السيخ)، وعودة إلى موضوع البرلمان السادس، فإن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه على الساحة الداخلية في إيران اليوم، هو باختصار هل بإمكان البرلمان الجديد الذي أصبح الاصلاحيون يسيطرون على أغلبية مقاعده إيجاد حل للمشاكل والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة في البلاد؟!

أنا شخصياً لا أعتقد أن البرلمان الجديد رغم خضوعه لنفوذ التيار الاصلاحى قادر على علاج المشاكل والأزمات لاعتبارات عديدة أهمها:

أولاً: إذا ما تفاقمت الأزمات في البلاد (وكل الدلائل والمؤشرات تؤكد امكانية حدوث مثل هذا الأمر)، فإن جناح السلطة سيتخذان في نهاية المطاف موقفاً مماثلاً حيث أن أياً منهما لا يستطيع الخروج بعيداً عن الخطوط والسياسات العامة للنظام، وبالتالي يظل كل منهما عاجزاً عن تسوية تلك الأزمات. مثلما حصل خلال انتفاضة الطلبة العام الماضي.

ثانياً: أن الأزمات المتصاعدة حالياً في إيران تسير بسرعة في اتجاه البحث عن بديل سياسي خارج عن دائرة السلطة، حيث يبدو أن الرأي العام الإيراني أصبحت تتكون لديه قناعة بأنه لم يعد بإمكان أي من جناحي النظاملبية مطالب المجتمع الإيراني وطموحاته.